التنافس الروسي – التركي على القوقاز

م.م. حسام محمد خضير(*)

المقدمة

إن تمتع بلد أو أقليم أو أي رقعة على الأرض في العالم بميزات وأهمية إستراتيجية نابعة من الموقع الجغرافي، والموارد والثروات الطبيعية والعمق التاريخي والإرث الحضاري والثقافي، يجعل منه عرضة لإطماع وتطلعات قوى وأقطاب متعددة من العالم قد تكون إقليمية مجاورة أو دولية، لا سيما إذا كان لذلك البلد او الإقليم قواسم مشتركة مع قوة من هذه القوى، كأن تكون تأريخية أو دينية أو عرقية أو لغوية أو ثقافية، مما يسهل عملية التغلغل داخل أراضيه مستثمراً هذه العوامل أو المحفزات في تنفيذ أجندته السياسية، وقد يستوجب ذلك الخوض في صراعات مباشرة أو غير مباشرة كون هذا البلد أو الإقليم في منظور الجهة الخارجية الطامعة يعد مقوم من المقومات المهمة والمؤثرة لتحقيق الأهداف والإستراتيجيات المرسومة والمأمولة. فالقوقاز (مدار البحث) بلد غني بثرواته وجميل بطبيعته وبيئته، الأمر الذي حول من هذا الغناء والجمال إلى تطلعات وأطماع إقليمية وخارجية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وإنقسامه إلى عدة جمهوريات مستقلة والتي كان لروسيا الإتحادية النصيب الأكبر منها.

أولاً: أهمية البحث: تتمثل في معرفة نوع التنافس بين قوتين عالميتين إقليميتين (روسيا الإتحادية وتركيا) على منطقة القوقاز، ومدى فاعلية هذا الصراع في الوقت الحاضر.

ثانياً: إشكالية البحث: في الدراسة الحالية سوف يقتصر حديثنا عن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة القوقاز والمتغيرات التي طرأت على هذه المنطقة بحكم الظروف الإقليمية والسياسية بعيداً عن الخوض بمسألة الهوية التأريخية وأصل التسمية والصراعات الغابرة كونها ذكرت وفصلت في العديد من البحوث والدراسات. وعليه سيتم تسليط الضوء على أهمية منطقة القوقاز التي تمتلك الكثير من المقومات والدوافع من المنظور الإقليمي

(*)جامعة بغداد/ مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

والعالمي، بما لديها من موقع إستراتيجي يربط بين قارتي آسيا وأوربا، وما تملكه من ثروات نفطية وأراضي خصبة وسلاسل جبلية وسهول وهضاب وبيئة نباتية وحيوانية متنوعة ونادرة، فضلاً عن كونها مناطق سياحية خلابة يتوافد إليها الملايين من مختلف أنحاء العالم. فالتأريخ يُشير إلى مرور هذه المنطقة بصراعات عديدة عنيفة ودموية بين ألامبراطوريات العظمية التي كانت تهيمن على العالم آنذاك. ونظراً لما تم وصفه من أهميتها، فلا يختلف اليوم عن سابقه، إذ تأتي روسيا الإتحادية وتركيا وإيران وحتى الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة هذه القوى الطامعة والتي تطمح إما لإستعادة إرثها أو لفرض سيطرتها ونفوذها داخل الأراضي القوقازية.

ثالثاً: الهدف من البحث: إن الهدف من الدراسة هو أن نوضح الأهمية السياسية والإستراتيجية لبلاد القوقاز بالنسبة لروسيا الإتحادية وتركيا، وذلك بحكم موقعهما الجغرافي كدولتين متجاورتين إقليميا ودورهما المؤثر في الساحة الدولية وفي المنطقة القوقازية على وجه الخصوص، مما قد يجعل منهما قطبين متصارعين أو متنافسين في المستقبل.

رابعاً: فرضية البحث: تنطلق فرضية الدراسة من إن إنهيار الإتحاد السوفيتي فتح باب جديد تجدد من خلاله الطموح والتطلع التركي نحو بلاد القوقاز، مع إستمرار روسيا الإتحادية في سعيها للمحافظة على الإرث السوفيتي.

خامساً: مناهج البحث: أعتمدت الدراسة على المناهج الأتية: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ومن ثم المنهج التحليلي. وذلك سعياً منا للوصول إلى حصيلة إستنتاجات نوعية وفي نفس الوقت موجزة ومبسطة بطرحها لموضوع الدراسة.

سادساً: هيكلية البحث: تتألف الدراسة من مقدمة ومبحثيين مدرجين أدناه وخاتمة وإستنتاجات:

١. المبحث الأول: القوقاز بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي وإنتهاء الحرب الباردة: نسلط الضوء في المبحث الأول على الواقع القوقازي بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وتمسك الوريثة (روسيا الإتحادية) بهذه المنطقة لما تملكه من أهمية إستراتيجية مستقبلية على الصعيد الدولي والإقليمي.

٢. المبحث الثاني: القوقاز في مرحلة الصراع الإقليمي والدولي – تركيا إنموذجاً: في هذا المبحث سنتناول مرحلة النظام العالمي الجديد بعد إنهيار قوة عالمية عظيمة (الإتحاد السوفيتي) التي كانت تسيطر على الأراضي القوقازية، وما خلفه إنهيار هذه القوة العظيمة من أطماع إقليمية ودولية ،وسنأخذ تركيا المجاورة لروسيا الإتحادية إنموجاَ لهذه القوى التي تسعى لتوطيد ذاتها ونفوذها في هذه المنطقة.

المبحث الأول: القوقاز بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي وإنتهاء الحرب الباردة

إنتهزت الجمهوريات القوقازية التي كانت منضوية تحت لواء الإتحاد السوفيتي سابقاً فرصة إنهيار الإتحاد المذكور وتفككه رسمياً في ٢٥ سبتمبر ١٩٩١، إذ بدأت مرحلة جديدة في تأريخ هذه الجمهوريات، ألا وهي مرحلة السعي للحصول على الحرية والإستقلال، فأخذت هذه الدول تسير بإتجاه تغيير مصيرها على نحو أفضل عما كان عليه سابقاً في ظل وجود الإتحاد السوفيتي، حتى تحقق الحلم نسبياً بعد أن حصلت ثلاث دول قوقازية واقعة في جنوب غرب روسيا على إستقلالها وعلى التوالي: جورجيا التي إستقلت في ٩ أبريل/نيسان عام ١٩٩١، أذربيجان حصلت على إستقلالها في ٣ أغسطس/آب عام ١٩٩١، وكذلك الحال بالنسبة لأرمينيا بتأريخ ٢١ سبتمبر/أيلول ١٩٩١، أما بالنسبة للإقليم القوقازي الشمالي بقي تحت هيمنة روسيا الإتحادية– الوريث الأكبر للإتحاد السوفيتي، ولم تخلُ هذه المناطق من الحروب والصراعات في مرحلة ما بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، وذلك للحصول على الإستقلال الإقليمي والدولي، فقد جرت عدة محاولات إنفصالية جوبهت برد صارم من القيادة الروسية للحفاظ على الهيمنة والنفوذ الروسي في المنطقة، لا سيما أن مكانة روسيا بدأت تضعف في تلك الأراضي عقب الإنهيار السوفيتي، وبالتالي أسفر ذلك عن حروب عديدة ودموية لعل من أبرزها: حرب أبخازيا (١٩٩٢– ١٩٩٦)، حرب الشيشان الأولى

(١٩٩٣–١٩٩٤) وحرب الشيشان الثانية (١٩٩٩–٢٠٠٩)، بالإضافة إلى حرب أوسيتيا الجنوبية[*] عام ٢٠٠٨[١].

القوقاز في منظور روسيا الإتحادية: الموقع الجغرافي والأهمية الإستراتيجية

إن التجربة التأريخية المتراكمة التي خاضتها كل من روسيا الإتحادية وتركيا كأمبراطوريتين عظيمتين جعلها تدرك جيداً أهمية وخطورة المناطق الواقعة في آسيا الوسطى والقوقاز، إذ تمثل القوقاز سلسلة جبلية عريضة تمتد بين البحر الأسود غرباً وبحر قزوين[*] شرقاً، إذ تقع روسيا إلى الشمال منها، ، وآسيا الوسطى وإيران إلى الجنوب منها، ومن الغرب يحد القسم الجنوبي للقوقاز البحر الأسود وتركيا، وتنقسم القوقاز إلى جزئين: الجزء الجنوبي والذي يضم أرمينيا وأذربيجان وقرة باغ وجورجيا وأوسيتيا الجنوبية، أما القوقاز الشمالي فيقع ضمن حدود روسيا في أوربا الشرقية ويضم العديد من الجمهوريات والأقاليم التابعة للإتحاد الروسي: جمهورية أديغا، جمهورية

---

[*] تقع أوسيتيا الجنوبية في وسط جورجيا في الطرف الشمالي – الجبلي، أما أبخازيا فتقع في الشمال الغربي من جورجيا. ويسعى هذان الإقليمان منذ العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي إلى الإستقلال والإنفصال التام عن جورجيا ويطلق عليهما تسمية (مناطق النزاع المجمدة). للمزيد من المعلومات والتفاصيل الدقيقة حول القضية المعقدة لأستونيا الجنوبية وأبخازيا يُنظر: واثق محمد براك: التوجهات الإنفصالية المعاصرة في القوقاز: أوسيتيا الجنوبية، أبخازيا، ناغورنو غرة باخ، مجلة آداب الرافدين، الإصدار (٥٩)، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص١١ – ٢٠.

[١] لبنى خميس مهدي، كرار عباس متعب فرج: الأهمية الإستراتيجية لإقليم القوقاز وفق المنظور الروسي، مجلة كربلاء العلمية، العدد (٤)، جامعة كربلاء، ٢٠١٥، ص٢١٤.

[*] يقع حوض بحر قزوين في منطقة غرب آسيا، ويمتد على مساحة تبلغ ٣٧١ ألف كم^2، وهو أكبر بحر مُغلق في العالم، ويبلغ طوله ١٢٠٠ كم، وعرضه ٣٠٠ كم، ويبلغ أقصى عمق له ١٠٢٣ م. وتتقاسم شواطئه خمس دول، هي: تركمانستان من الشرق (١٧٠٠ كم)، وروسيا من الشمال الغربي (١١٠٠ كم منها ٣٠٠ كم في منطقة أستراخان، و ٦٠٠ كم لداغستان، و ٢٠٠ كم في كالموكيا)، وكازاخستان من الشمال الشرقي (٢٠٠٠ كم)، وإيران من الجنوب (٦٠٠ كم)، وأذربيجان من الغرب (٨٠٠ كم). للمزيد من التفاصيل حول موقع وأهمية بحر قزوين الإقتصادية يُنظر: أحمد حسن: بحر قزوين.. قراءة في إتفاقية "أكتاو" ٢٠١٨، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٤)، مؤسسة الأهرام، تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٨، ص٢٠٨ .

داغستان، جمهورية أنغوشيا، جمهورية الشيشان، جمهورية قرتشاي شركيسيا، جمهورية قبردين بلقاريا، روستوف أوبلاست، ستافروبول كراي، كراسنودار كراي[*] .

تشكل القوقاز الحدود الطبيعية بين قارتي آسيا وأوربا، إذ تقع على سواحل البحرين الأسود وقزوين، مما يزيد من أهميتها لدى الدول الإقليمية المجاورة وفي مقدمتها روسيا، إذ أن موقعها هذا يؤهلها بأن تكون منفذاً لروسيا إلى البحر المتوسط عن طريق الموانيء القوقازية، فضلاً عن وقوع القوقاز على بحر قزوين الغني بثرواته النفطية الضخمة التي تكاد تضاهي ثروات الخليج العربي، مما يزيد من أهميتها الإستراتيجية في المنطقة[٢].

تمسك روسيا الإتحادية بالميراث السوفيتي في منطقة القوقاز

أبهرت وريثة الإتحاد السوفيتي سابقاً – روسيا الإتحادية العالم بنجاحها في التحول إلى قوة إقليمية ودولية فاعلة في المنطقة بعد إنهيار الإتحاد السالف الذكر، إذ كان من المتعارف عليه والمتوقع ان يولد هذا الإنهيار دولة ضعيفة وهشة غير قادرة على إخراج نفسها من هذه الإنتكاسة والخضوع للأمر الواقع المتمثل بتحول النظام العالمي من متعدد الأقطاب إلى أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كان هذا هو شان الكثير من الدول التي ورثت سابقتها من الإمبراطوريات العالمية الكبيرة، كالأمبراطورية اليونانية والرومانية والعثمانية، وغيرها، إلا إن هذا السيناريو لم يتحقق، كما كان متوقعاً، في الحالة الروسية التي باتت تتقدم وتزدهر تدريجيا وتسعى للنهوض والعودة إلى الساحة الدولية بعد إجتيازها الحقبة الزمنية المظلمة التي دامت قرابة عقد واحد منذ الإنهيار السوفيتي، وهذا التقدم بات واضحاً منذ مجيء الرئيس فلاديمير بوتن للسلطة وتوليه إدارة البلاد، إذ عمد بوتين إلى نقل روسيا من مرحلة متأخرة إلى أخرى

---

[*] الأوبلاست أو الكراي: ومعناها بالروسية (منطقة، إقليم، ناحية)، وتتفق المعاجم اللغوية الروسية على أنه لا يوجد إي إختلاف بين الكلمتين من حيث المعنى، وتستخدم كلتيهما في تسمية الكيانات الفدرالية الروسية، رغم إختلاف الحقب الزمنية التي شاع بها إستخدام هاتين الكلمتين عبر مراحل التأريخ الروسي.

[٢] ياسر محمد عليوي: القوقاز – جذور الأزمة وإنعكاساتها الإقليمية، مجلة الجامعة العراقية، العدد (٣١)، الجامعة العراقية، ٢٠١٣، ص٣٠٣ – ٣٠٤.

أكثر تقدما بما يضمن لروسيا إستعادة مكانتها الدولية والإقليمية المفقودة، فأستردت روسيا هيبتها وشغلت مكاناً مميزاً ومؤثراً في النظام العالمي، على الرغم من أن تفكك الإتحاد السوفيتي كان قد عرض وريثته روسيا الإتحادية لمرض العوز، وخصوصاً على الصعيدين السياسي والإقتصادي، كون إن روسيا خسرت ما يقارب المليوني ميل مربع من أراضيها بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وهو ما يعادل مساحة الإتحاد الأوربي والبالغة (١,٧) مليون ميل مربع، كما تقدر هذه الخسارة الجغرافية بأكبر من مساحة الهند البالغة (١,٣) مليون ميل مربع، ناهيك عن مساعي دول حلف الشمال الأطلسي والولايات المتحدة الامريكية في التمدد للأراضي الروسية أو المناطق الإقليمية المجاورة للإتحاد الروسي بهدف محاصرة روسيا الإتحادية جغرافيا والحد من نفوذها في المنطقة ومنع أي مشروع عسكري للتمدد الروسي في المستقبل[٣].

خضعت بلاد القوقاز لمدة طويلة من الزمن للسيطرة والنفوذ الروسي منذ عصور الإمبراطورية القيصرية الروسية ومن ثم الإتحاد السوفيتي سابقاً، فقد تداخلت المصالح الروسية القوقازية بصورة واسعة جداً ومتشعبة إلى حد يصعب فك تشابكها، فعندما تفكك الإتحاد السوفيتي خرجت إلى الضوء وعلى الساحة الدولية العديد من الدول والجمهوريات القومية، الأمر الذي أدى إلى إنبعاث المشكلات التي إختزلتها المرحلة السابقة في ظل الهيمنة السوفيتية، فبدأت تُثار العديد من المسائل القومية والدينية والعرقية فنشبت الصراعات والتنافسات على العديد من المقاطعات والنواحي والمناطق، لا سيما إن منطقة القوقاز تمتلك ثروات طبيعية وهائلة لا تعد ولا تحصى، فالأنهر وثروتها السمكية، والأراضي الزراعية الخصبة الصالحة لزراعة الحبوب والفواكه والخضار، والثوة الحيوانية ومنتجاتها الكثيفة من اللحوم والألبان، وسكك الحديد التي تربط ما بين شمال القوقاز وجنوب روسيا ووسطها كل هذه ثروات عظيمة لا يمكن الإستغناء عنها، إذ تشكل الجزء الأكبر من الدخل القومي الروسي، ناهيك عن المخاوف السياسية الروسية من إثارة أو تحرك الفتنة أوالنزعة القومية أو العرقية أو

[٣] عبد علي كاظم المعموري، وسن إحسان عبد المنعم: الصراع الروسي – الأمريكي: أورآسيا مقابل الأطلسي، مجلة شؤون الأوسط، العدد (١٥٤)، مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٦، ص١٤١ – ١٤٢.

الدينية في منطقة القوقاز التي قد تتسبب بتفكك الإتحاد الروسي، لا سيما إن الكثير من الشعوب والأقوام المتنوعة والمختلفة بأديانها وأصولها تعيش على أراضي هذه المنطقة[٤] .

تجسدت أهمية القوقاز لدى روسيا الإتحادية من خلال التصريحات الرسمية والخطابات السياسية للرؤساء الروس منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي الذين أعاروا قضية القوقاز أهمية بالغة لما يترتب عليها من تداعيات خطيرة على مستقبل روسيا الإتحادية الحديثة النشوء آنذاك، لا سيما في ظل تواجد قوى إقليمية وخارجية أخرى في المنطقة، الأمر الذي قد يشعل فتيل الصراع والتنافس من جديد على ضم هذه المنطقة الغنية بين روسيا الإتحادية والقوى المتربصة والمستفيدة من الإنهيار السوفيتي الذي كان يمثل دور أحد الأقطاب الرئيسة في النظام العالمي آنذاك.

ومن هذا المنطلق نعرض أهمية منطقة القوقاز من أوجه نظر رؤساء روسيا الإتحادية وعلى النحو الآتي[٥]:

١. الرئيس يوريس يلتسن (١٩٩١ – ١٩٩٩): الذي حذر من خطورة الوضع الجديد في القوقاز في ظل الظروف الإقتصادية والسياسية المتدهورة، وكذلك البيئة الداخلية والأمنية غير المستقرة التي مرت بها روسيا الإتحادية عقب إنهيار الإتحاد السوفيتي وإنتهاء الحرب الباردة. فقد أعلن الرئيس يلتسن في أغسطس / آب عام ١٩٩٧ في إجتماع لمجلس الأمن القومي الروسي عن وجود العديد من المؤشرت الخطيرة بشأن القوقاز، إذ تتقاطع مصالح دول كبيرة في هذه المنطقة، كما كان يشير بإستمرارية إلى إعلان واشنطن بأن منطقة القوقاز هي منطقة مصالح أمريكية، كما أكد من خلال مقابلة صحفية قبل تركه الرئاسة بعدة أيام بأنه لا يمكن التغاضي عن الضجة المثارة حول موارد الطاقة في بحر قزوين في الوقت الذي أصبحت فيه سلامة روسيا ونفوذها يضمحلان في هذه المنطقة.

---

[٤] طالب حسين حافظ: الصراع الدولي على القوقاز، مجلة دراسات سياسية، العدد (٢٣)، مؤسسة بيت الحكمة، ٢٠١٣، ص١٤٨.

[٥] لبنى خميس مهدي، كرار عباس متعب فرج، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤ – ٢١٥.

٢. الرئيس فلاديمير بوتين (الولاية الأولى/ ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤، الولاية الثانية/ ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨): وقد تميزت مدة حكمه الأول بالشدة والصرامة والتوعد ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة في القوقاز والتي يطلق عليها أسم (العصابات الإرهابية) من وجهة النظر الروسية، فلم يتوانى الرئيس بوتين عن خوض الحرب مع الشيشان للحفاظ على وحدة البيت الروسي على حد تعبيره، إذ أكد في خطابه الذي ألقاه في مايو / آيار عام ٢٠٠١ في ذكرى الإنتصار على النازية على ضرورة مواجهة النطرف والأصولية، والقتال بنفس الروح والعزيمة التي أدت بروسيا إلى الإنتصار وإلحاق الهزيمة بالنازية والفاشية، ملمحاً بصورة مباشرة إلى الوضع في القوقاز.

٣. الرئيس ديميتري مدفيدف (٢٠٠٨ – ٢٠١٢): الذي صرح بخطاب رسمي بتأريخ ١٥ أغسطس / آب عام ٢٠٠٨ على إن روسيا هي الضامن الأكبر لإستقرار منطقة القوقاز قاطبةً وفي مختلف المجالات والأصعدة وفي مقدمتها السياسية.

٤. الرئيس فلاديمير بوتين (الولاية الثالثة/ ٢٠١٢ – ٢٠١٨، الولاية الحالية/ ٢٠١٨ وتستمر لغاية ٢٠٢٤): في خطاب رسمي له لتهنئة الشعب والقيادة الروسية بمناسبة العام الجديد وعيد رأس السنة في الأول من يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٤، أشار الرئيس بوتين في سياق خطابة إلى أهمية منطقة القوقاز الإستراتيجية، وإن روسيا الإتحادية تولي أهتماماً كبيراً لمكافحة الإرهاب في الشمال والجنوب القوقازي، ويأتي هذا التصريح على خلفية العمل الإرهابي[*] الذي تعرضت له أحدى المدن الواقعة في جنوب روسيا الإتحادية قبل يوم من خطابه. يؤكد بوتين على الأهمية البالغة لمنطقة القوقاز والدائرة الجنوبية للبلاد بشكل عام، إذ يوصف هذه المنطقة على إنها منطقة حيوية ومهمة بالنسبة لروسيا من الناحية الأمنية على مستوى أمن روسيا، ويشير إلى أهمية موقعها الجغرافي الذي يشكل تقاطع طرق التجارة العالمية، معبراً بذلك عن قناعته التامة

[*] تعرضت مدينة فولغوغراد جنوب روسيا إلى تفجير إنتحاري داخل حافلة للركاب في ٢٠١٣/١٢/٣٠، الأمر الذي أدى مصرع ١٤ شخصاً وجرح أكثر من ٢٣ آخرون. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: الأعمال الإرهابية في مدينة فولغوغراد ، وكالة إنترفاكس الإخبارية الروسية، ٢٠١٤/١/٥، ١٢:٠٣، الموقع متوفر على الرابط الآتي (باللغة الروسية): http://www.interfax.ru/russia/411348

بأن هذا العامل بحد ذاته يشكل مصدر جذب للمشاريع الإستثمارية والمستثمرين، محذراً في الوقت نفسه من إزدياد معدلات البطالة في المنطقة وفي أوساط الشباب بصورة خاصة، الأمر الذي قد يشكل أرضية خصبة وبيئة ملائمة لإنخراطهم في المجموعات الإرهابية، كما شدد الرئيس بوتين على ضرورة مكافحة ظاهرة الفساد الإداري المتفشية في تلك المناطق والعمل على رفع التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ومن الجدير بالذكر، إن الحكومة الروسية كانت قد أقرت إستراتيجية شاملة جديدة بخصوص التنمية في الجنوب منذ عام ٢٠١٠، وهي "إستراتيجية التنمية الإقتصادية في الدائرة الفدرالية الجنوبية حتى عام ٢٠٢٥" والتي من وظائفها أن تحدد آليات العمل والأوليات لتحقيق التنفيذ في المنطقة، وهذه الإستراتيجية تشكل (المنتجع) الأهم في البلاد، كونها المصدر للمنتجات الزراعية[٦].

إستناداً لما تقدم، يمكن القول بأن روسيا الإتحادية قد تحملت عبء كبيراً بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي وإنتهاء التجربة الإشتراكية التي طبقت على الجمهوريات التي كانت ضمن هذا الإتحاد في آسيا الوسطى والقوقاز تحديداً، فهي تسعى جاهدة منذ العقد الآخير من القرن الماضي للحفاظ على موروثها السوفيتي في ظل المعاناة الناتجة عن الأوضاع الإقتصادية والسياسية السيئة عقب إنتهاء المرحلة السوفيتية، فضلاً عن تدهور الأمن القومي الداخلي وتعرض حدودها الخارجية للأطماع والتدخلات الإقليمية والغربية الأوربية والأمريكية في مقدمتها، ونشوء الحركات الإنفصالية والدينية الداعية للإستقلال في أغلب الجمهوريات القوقازية. فالقوقاز في المنظور الروسي جزء لا يتجزأ ولا يمكن إن يستقل عن روسيا الإتحادية، وذلك لإدراك الأخيرة التام للأهمية الإستراتيجية والإقتصادية والتجارية والأمنية، التي سبق ذكرها، لبلاد القوقاز والتي جعلت منه عرضة لأطماع الدول الإقليمية المجاورة وفي مقدمتها إيران وتركيا (مدار البحث) التي أنتهزت العامل الديني أو اللغوي أو الثقافي لإستمالة الجمهوريات المنهارة والتي تبحث عن منقذ لتخليصها من القمع الروسي. فقد واجهت موقفاً جيوسياسياً

[٦] صحيفة الشرق الأوسط/ طه عبد الواحد، القوقاز الغنية سياحياً وإنتاجياً تبحث عقبات التنمية الإقصادية – تقع على تقاطع طرق التجارة العالمية... وموسكو توليها أهمية إستراتيجية، العدد (١٤٢٦٢)، ٢٠١٧/١٢/١٥، لندن.

وذلك بسبب إنهيار أكبر دولة في العالم (الإتحاد السوفيتي) الأمر الذي أدى إلى تراجع حدودها مع الغرب في مناطق عدة، لعل من أبرزها القوقاز الجنوبي (جورجيا وأرمينيا وأذربيجان)، إذ أعاد فقدان الجمهوريات المذكورة المخاوف الإستراتيجية لروسيا من النفوذ التركي[٧] . وما يزيد الأمر صعوبة وتعقيداً هو تعويل الإتحاد الأوربي على الدور التركي بصورة أساسية في مجال أمن وتأمين الطاقة الواردة لدول الإتحاد المذكور من مناطق الأنتاج في القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، فتركيا تمثل الجسر الذي يربط هذه المناطق المهمة بأوربا، كما تُعد تركيا الممر المهم لأنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي من مناطق إنتاجها إلى الأسواق الأوربية وبكلف معقولة، مما يقلل من الإعتماد على روسيا الإتحادية في مجال الطاقة وتوريدها[٨] .

المبحث الثاني: القوقاز في مرحلة الصراع الإقليمي والدولي – تركيا إنموذجاً

تتمتع منطقة القوقاز، كما سبق ذكره، بأهمية جغرافية وإقتصادية وإستراتيجية، وإنطلاقاً من هذه الأهمية فقد أصبحت هذه المنطقة ميدان للصراع والتنافس بين الدول الإقليمية القريبة والدولية البعيدة أيضاً، لا سيما بعد ما شهد العالم المعاصر في العقد الأخير من القرن العشرين حدثاً مهماً ومحورياً، ألا وهو إنهيار أحد قطبي الحرب الباردة – الإتحاد السوفيتي، فمنذ ذلك الوقت تغيرت موازين القوى العالمية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وظهرت كيانات وأقاليم وجمهوريات على الخارطة السياسية الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز والتي أصبحت فيما بعد تضم جمهوريات مستقلة، وكانت تركيا وإيران في مقدمة الدول الإقليمية الطامحة للتغلغل والوصول إلى هذه المنطقة، فقد تركزت أهتمامات تركيا للقوقاز وجمهورياتها منذ عام ١٩٩١، إذ إعتمدت السياسة

[٧] محفوظ رسول: الأمن الوطني الروسي بين الفرص والقيود، عمان/ الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، ط١، ٢٠١٨، ص٢٩ – ٣٠.

[٨] لقمان عمر محمود النعيمي: دور تركيا في أمن الطاقة الأوربي، مجلة دراسات إقليمية، العدد (٣٦)، جامعة الموصل، ٢٠١٨، ص٩.

التركية على عدة عوامل ومقومات ومعايير وإعتبارات قبل رسم مسارها تجاه منطقة القوقاز، وكان من أبرز هذه العوامل أو المُحفزات[٩] :

١. العامل الجغرافي والأهمية الإستراتيجية للقوقاز بالنسبة لتركيا: فكما سبق ذكره، يعد القوقاز الجسر الرابط بين آسيا وأوربا بحكم موقعها الجغرافي، إذ تقع بين البحر الأسود وبحر آزوف غرباً وبحر قزوين شرقاً، وتنقسم إلى إقليمين: (شمال القوقاز) والذي يشمل المناطق والجمهوريات التابعة للإتحاد السوفيتي حالياً والتي سبق ذكرها في المبحث الأول من الدراسة، أما الإقليم الثاني من القوقاز فهو (جنوب القوقاز) أو ما يسمى بـــ (عبر القوقاز) والذ ي يضم ثلاث جمهوريات مستقلة: جورجيا، أرمينيا، أذربيجان.

٢. العامل الديمغرافي: القوقاز – خليط من القوميات المختلفة بثقافاتها وأدياتها ولغاتها، فمن ضمن هذه القوميات القومية التركية التي تتكلم باللغة التركية وتتبع الدين الإسلامي، الأمر الذي دفع بالسياسة الخارجية التركية، دون أدنى شك، بدعم هذه الفئة كونها عنصر من العناصر المكونة للنفوذ التركي في الجمهوريات القوقازية.

٣. تتخذ تركيا من مناطق القوقاز سوقاً لتصريف بضائعها ومنتجاتها الصناعية والزراعية، لا سيما أن هذه المناطق تعاني من ضعف إقتصادي، وبذلك تتمكن تركيا من منافسة الصين وروسيا والهند وإيران في هذا المجال في المنطقة، كما إن ذلك سيحد من الإعتماد التركي على الأسواق الأوربية في ترويج بضائعها التي تعاني من منافسة البضائع الغربية عالية الجودة.

٤. ترك إنهيار الإتحاد الوفيتي فراغاً سياسياً ملحوظاً، الأمر الذي حفز الكثير من الدول الإقليمية والعالمية لشغل هذا الفراغ وذلك لضمان مصالحها وإيجاد مناطق نفوذ لها في منطقة القوقاز، وكان في مقدمة هذه الدول تركيا وإيران، فمنذ عام ١٩٩٢ سعت تركيا إلى تقديم نظامها السياسي كنموذج للدولة العلمانية الديمقراطية ذات الصبغة الإسلامية لجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز من اجل جذب هذه الدول وكسب

[٩] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي: سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز، مجلة دراسات إقليمية، العدد (٢٣)، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص١ – ٤.

دعمها وتأييدها من خلال إقامة علاقات جيدة معها، وخصوصا تلك الدول التي تعارض النظام السياسي الإيراني.

٥. أسست الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية القرن الحالي نظام عالمي جديد، وذلك على خلفية أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، فتغيرت بموجب هذا النظام موازين عالمية كثيرة ولعل من أبرزها إحتلال أفغانستان في ٢٠٠١ والعراق في ٢٠٠٣، حينها أدركت تركيا خطورة هذا النظام العالمي الجديد فوجهت أنظارها صوب دول آسيا الوسطى والقوقاز وذلك لضمان مكانتها في فضاء العالم الجديد.

٦. تسعى تركيا إلى تعزيز مكانتها الدولية ومحاولتها الإنتقال من كونها حلقة وصل بين الدول الإقليمية إلى بلد محوري ومركزي في المنطقة، لذلك أنتهجت سياسة خارجية جديدة في ظل مجيء حزب التنمية والعدالة إلى السلطة والذي تبنى مبدأ تسوية العلاقات مع دول الجوار أو ما سمي بـــ"تصفير المشكلات" من خلال بناء علاقات وطيدة مع الدول الدولية والإقليمية المجاورة وفي مقدمتها الجمهوريات القوقازية، وبذلك تتمكن تركيا من إستخدام هذه المنطقة كورقة ضغط على الدول الغربية وتحقيق طموحها في الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي.

٧. إن المزايا الإقتصادية والجيوإقتصادية لآسيا الوسطى وبلاد القوقاز كانت دافعاً قوياً وراء الطموح التركي في هذه المناطق، فوجهت طاقاتها ونشاطاتها الإقتصادية والإستراتيجية لتحقيق المصالح التركية، إذ وجدت في آسيا الوسطى سوقاً ناشئة بإمكانها إستيعاب المنتجات الصناعية والزراعية التركية، التي حققت قفزة واضحة في ثمانينيات القرن الماضي، كما أن النمو الذي شهده الإقتصاد التركي، وتسارع النمو السكاني قد زاد من إحتياجات تركيا للنفط ومصادر الطاقة الأخرى، حيث إرتفع الطلب التركي على الغاز بمعدل أكثر من ١٠ من المائة سنوياً في تسعينيات القرن الماضي[١٠] . ونظراً لذلك، ولما تتمتع منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بإحتياطات نفطية هائلة تكاد تكون مقاربة بكمياتها لتلك الموجودة في منطقة الخليج العربي، لذلك تحولت هذه المنطقة إلى

[١٠] إيمان دين: البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية ٢٠٠٢ – ٢٠٢٣، لعجال أعجال محمد الأمين، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ٢٠١٧، ص١٦٨ .

واحدة من أهم المناطق على المستوى الإستراتيجي في نظر القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي سارعت إلى نشر قواعدها العسكرية في دول تلك المنطقة لبسط نفوذها وتكثيف وجودها في ظل تواجد روسيا الإتحادية والصين اللتان تعُدان تلك المنطقة ذات أهمية حيوية على المستويين الجوإستراتيجي والجيوإقتصادي، فضلاً عن ظهور مطامع لبعض الدول الإقليمية كتركيا (مدار البحث) وإيران، وبذلك أصبحت ملامح التنافس والتصارع بين تلك الدول واضحة في دول وجمهوريات تلك المنطقة، وذلك لحماية مصالحها الحيوية وتحقيق أهدافها وفرض هويتها في الساحة الدولية، ومن الجدير بالذكر، أن الولايات المتحدة الأمريكية تربط نجاح إستراتيجيتها للسيطرة على العالم من خلال الإستحواذ وإستثمار مصادر الطاقة في مناطق الخليج العربي وآسيا الوسطى والقوقاز، كون هذه المناطق تضم أكثر من ٦٨% من الإحتياطي المؤكد من نفط العالم، و ٤١% من الإحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي[١١] .

٨. إن التطورات التي حدثت في العالم منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين ونشوء النظام العالمي الجديد أدت دور كبير في كسر حاجز العزلة عن تركيا وجعلتها تتمكن من إستعارة أهميتها الجيوسياسية والإستراتيجية مرة أخرى منذ زمن الإمبراطورية العثمانية، إذ عملت تركيا ما بين المدة ١٩٩١ إلى ١٩٩٥ على تقديم نفسها في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى على إنها (الأخ الأكبر) والنموذ المثالي الحي بالنسبة لدول وجمهوريات تلك المنطقة وذلك من خلال تغيير طبيعة علاقاتها مع تلك الدول نحو الإطار المؤسساتي في العديد من المؤسسات والهيئات والمجالس التعاونية الإقتصادية والإجتماعية والدولية التي ما زالت تعمل حتى يومنا هذا، كما إستغلت تركيا سوء الأوضاع وتدهور العلاقات بين أذربيجان وروسيا الإتحادية، لا سيما بعد الدعم العسكري والدولي الذي قدمته الأخيرة لأرمينيا في صراعها مع أذربيجان حول منطقة ناغورني كاراباخ، فدعمت تركيا بالمقابل أذربيجان وعززت تعاونها مع الجانب الأذري

[١١] عمار مرعي الحسن: مستقبل مكانة تركيا الجيوستراتيجية في الصراع الدولي: دراسة في متغيرات البيئة الإقليمية والدولية، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٨، ص٢٥٩ – ٢٦١.

في مختلف الأصعدة والمجالات (العسكرية والإقتصادية والدولية) والتي قد شهدت نمواً ملحوظاً منذ عام ٢٠١٠[١٢].

٩. إن تركيا تدرك جيداً بإنها مدعومة من قبل الغرب مقارنة مع الدول الإقليمية المجاورة كإيران وروسيا الإتحادية (مدار البحث)، فهي تحتل مكانة مميزة وخاصةً لدى الدول الغربية، مما يؤهلها لخوض الصراع والدخول في تنافس مشترك مع الدول الإقليمية المجاورة المذكورة على مناطق القوقاز، وتنطلق أهمية هذه المكانة التركية لدى الغرب مما يلي[١٣]:

أ. عضوية تركيا في حلف الشمال الأطلسي منذ تأسيسه وحتى يومنا هذا.

ب. الإشراف التركي على أهم المضائق التي تربط الشرق بالغرب، والتي كانت محور إستقطاب وميدان للصراع ما بين القوى العالمية العظمى في التأريخ القديم والمعاصر، إذ كانت هذه المضائق تشكل نقطة خلاف وتنافس دام ما يقارب ثلاثة قرون بين فرنسا والمملكة البريطانية المتحدة من جهة، وروسيا القيصرية من جهة ثانية، فضلاً عن كونها محور صراع أول دار بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي سابقاً.

ج. توجه السياسة التركية نحو تبني العلمانية بصورة مبكرة في المنطقة، وسعيها بخطوات ثابتة وسريعة إلى الإرتباط بالعالم الغربي في مختلف مجالات الحياة، مما يدل على تقمصها مفاهيم وإعتبارات العصرنة والديمقراطية وإقتصاد السوق العالمي من خلال إنفتاحها الإقليمي والدولي.

كيف توجهت تركيا لتحقيق أهدافها في القوقاز؟

لكي تستطيع تركيا أن تنتهز فرصة الإنهيار السوفيتي على أتم وجه، وان تتمكن من توطيد نفوذها في الجمهوريات السوفيتية سابقاً والواقعة في القوقاز، عمدت على إنتهاج مسار جديد يؤمن لها تحقيق (الحلم التركي الكبير) المتمثل بالسيطرة على المنطقة

---

[١٢] باحث أذربيجاني: تركيا تحد من نمو نفوذ روسيا وإيران في القوقاز، ترك برس، تحليل، ٢٠١٨/٧/٤، بلا، الموقع متوفر على الرابط الآتي: https://www.turkpress.co/node/50858

[١٣] طالب حسين حافظ، مصدر سبق ذكره، ص١٤٩.

القوقازية وإدارتها. فقد إعتمد هذا المسار في السياسة التركية على عدة وسائل وأساليب، ولعل من أبرزها[١٤] :

١. الوسيلة السياسية: والتي تتلخص في أن تركيا كانت من الدول الإقليمية السباقة في الإعتراف بشرعية وسيادة الجمهوريات القوقازية المستقلة عن الإتحاد السوفيتي سابقاً وذلك من خلال مبادرتها بإنشاء علاقات دولية دبلوماسية في مختلف المجالات مع الجمهوريات المذكورة سعياً منها لفرض هويتها في المنطقة بصفة (الآخ الأكبر) والنموذج المثالي للعلمانية والديمقراطية، إذ أشاد (برنت سكوكروفت) مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) بالدور التركي على أنه مثال رائع لدولة ديمقراطية إسلامية. كما قوبلت السياسة التركية بإيجابية وترحيب كبير من معظم دول آسيا الوسطى والقوقاز، وخير مثال على ذلك تصريح رئيس الوزراء الأذري آنذاك (حسن حسانوف) الذي عبر به عن رغبة بلاده بأن تكون تركيا ممثلاً للمنطقة أمام العالم الخارجي.

٢. الوسيلة الإقتصادية: لم تتوانى تركيا عن توظيف العامل الإقتصادي لتطوير وتقوية علاقتها مع الجمهوريات المستقلة في القوقاز، إذ بدأت تعمل على إبرام العديد من الإتفاقيات والعقود والصفقات التجارية، وتقديم المساعدات المالية بغية جذب تلك الجمهوريات إلى الصف التركي والإعتماد على تركيا في تأسيس البيئة الإقتصادية والتجارية. وجاءت تلك الإتفاقيات بعد زيارة (سليمان ديميريل) رئيس الوزراء التركي آنذاك إلى معظم المناطق القوقازية المجاورة في مايس عام ١٩٩٢ لتفعيل التعاون المشترك بين تركيا وجمهوريات المنطقة، فقد تم إستحداث (وكالة التنمية والتعاون التركي) في كانون الثاني عام ١٩٩٢ والتي تعنى بتنسيق وتسيير أنشطة التعاون الإقتصادي والثقافي مع الجمهوريات المذكورة، كما تم تأسيس منظمة التعاون الإقتصادي (الإيكو) الخاصة بتحقيق التعاون الإقتصادي بين دول المنطقة. وفيما يتعلق بالمساعدات والتخصيصات المالية، فقد خصصت تركيا حوالي ١٠٢٧٥ مليار دولار لإستدانة دول المنطقة، وبلغ

[١٤] أحمد جاسم إبراهيم الشمري، يونس عباس نعمة: التوجه التركي نحو آسيا الوسطى والقوقاز (١٩٩٠-١٩٩٨)، مجلة جامعة بابل، العدد (٣)، جامعة بابل، ٢٠١٧، ص١٢٧٤ – ١٢٧٦.

حجم التجارة بين تركيا وجمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى حوالي ١٠٩ مليار دولار. أما بالنسبة لإستثمارات الشركات التركية المقاولة في تلك المنطقة، فقد تجاوز ٣٠٥ مليار دولار، وقامت هذه الشركات بتنفيذ مشاريع ضخمة وصلت قيمتها إلى ١٣ مليار دورلار. كل ما سبق ذكره أدى إلى إستياء روسيا الإتحادية التي خيرت الجمهوريات المستقلة بوساطة نائب رئيس الوزراء الروسي انذآك (ألكسندر شوزخين) بين الإتحاد الإقتصادي الذي تقوده هي والإتحاد الخاص بتركيا وإيران وباكستان.

٣. الوسيلة الثقافية: إستطاعت تركيا من خلال الوسيلة الثقافية أن تحد من النفوذ الإيراني والروسي بصورة كبيرة وملحوظة في مناطق الجمهوريات القوقازية المستقلة عن الإتحاد السوفيتي سابقاً، إذ عملت على نشر الثقافة التركية وذلك عن طريق إدخال المطبوعات التركية من كتب ومجلات ومصادر تربوية، وكذلك إدخال آلات طابعة باللغة التركية، فضلاً عن إنشاء محطة تلفيزيون (افرآسيا) الخاصة بنقل البرامج التركية. ولم يقتصر المجهود التركي في الميدان الثقافي إلى هذا الحد، بل قامت تركيا بتأسيس آلية للتعاون الثقافي المتعلق بتبادل الخبرات التعليمية مع الجمهوريات المذكورة، فقد تم إرسال المعلمين الأتراك للعمل في مدارس تلك البلدان، وتم توحيد الأبجدية بين تركيا وتلك الجمهوريات بتشريع أبجدية تركية واحدة مكونة من ٣٤ حرفاً وذلك على خلفية الإجتماع المنعقد في آنقرة بتأريخ ٨ آذار لعام ١٩٩٣ والذي ترأسته وكالة التعاون والتنمية التركية، ومن ثم تم تعيين التأريخ المذكور كعيد للغة من كل سنة. كما قامت تركيا بإنشاء (مجلس الشورى الإسلامي) في عام ١٩٩٥ بهدف تنسيق الجهود التي تُبذل من أجل بحث وتسوية الخلافات المُتعلقة بالقضايا الإسلامية في هذه المناطق.

وقد شهدت السياسة الخارجية التركية تحولاً جذرياً خلال مدة حكم حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢-٢٠١٤)، وذلك بالإبتعاد عن التركيز تجاه الغرب، وتصويب مسار إهتمامها نحو زيادة مشاركاتها وتحسين علاقاتها مع جوارها الجغرافي في الشرق الأوسط، فقد جاءت حكومة أردوغان عام ٢٠٠٢ برؤية إستراتيجية جديدة حول مكانة ومستقبل تركيا ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية، ويرى (أحمد أوغلو) إن في مفاهيم "المشاكل الصفرية" و "العمق الإستراتيجي" فرصة مضمونة لإعادة تركيا من

محيط العلاقات الدولية إلى المركز كفاعل رئيس يتواجد في تقاطع أقاليم متعددة، بعد أن خرجت تركيا من ظلال الإنعزالية قبل الحرب العالمية والتبعية للغرب خلال الحرب الباردة، وتهدف هذه السياسة الخارجية الجديدة النشطة إلى تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون الإقليمي في جوارها الجغرافي، الأمر الذي يعتقدهُ الباحث الإستراتيجي الأمريكي "جورج فريدمان" في كتابة "المائة عام المقبل: توقع للقرن الواحد والعشرين"، بأن هذه الرؤية تتطلع لتحقيق إستراتيجية تركيا الكبرى، وذلك بالتحول إلى قوة دولية فاعلة ومؤثرة على الساحة الدولية وفي منطقة الشرق الأوسط بحلول العام ٢٠٢٣ (الذكرى المئوية لإستقلال تركيا)[١٥] .

على الرغم من النجاح النسبي الذي حققته إستراتيجية (المشاكل الصفرية)، إلا أن السياسة الخارجية التركية أثبتت عدم نجاحها في توظيفها، وبات ذلك واضحاً في مواقف عديدة، لعل أبرزها، التنافس الروسي – التركي في أرمينيا وسوريا. فبالرغم من أنه لم تعد روسيا الإتحادية وتركيا تشتركان في الحدود، منذ نهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفيتي، قد تكون درجة المُنافسة الجيوسياسية بينهما حتمية في مناطق النفوذ الخارجية في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، وذلك بسبب تداخل مصالح وطموحات هاتين القوتين في هذه المناطق، فضلا عن تزامن إستراتيجية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ عام ٢٠٠٠، لإستعادة روسيا مكانتها الإقتصادية وقوتها السياسية على الساحة الدولية، مع إستراتيجية حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢، الهادفة إلى إعادة إحياء الأمجاد التركية[١٦] .

من خلال إطلاعنا على أهمية القوقاز يتضح بأن الأتراك وعلى عقود من الزمن عملوا على توظيف الكثير من العوامل (السياسية، الإقتصادية، الثقافية، الدينية...إلخ) وتسخيرها بالصورة التي تضمن النيل بأضعف الإستراتيجيات وأقل الخسائر من القوى

---

[١٥] وحيد انعام غلام: تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الإقتصادي في الشرق الأوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٥٩)، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص٤٦ .

[١٦] المصدر نفسه.

الإقليمية المتنافسة على القوقاز، وإن تفكك الإتحاد السوفيتي خلق الأرض الخصبة والأجواء الملائمة لإثارة هذه العوامل، ومهد الطريق لتنفيذها.

الخاتمة

تسعى القوى الدولية لفرض هيمنتها وبسط نفوذها على المناطق ذات الموقع والأهمية الجغرافية التي تضمن إيجاد الأرض الخصبة والبيئة الملائمة لإستثمار الإستراتيجيات المختلفة والمتنوعة وفقاً لسياسة تلك القوى وطبيعة أهدافها وكيفية تطبيق مهامها على أرض الواقع. ففي دراستنا الحالية سلط الضوء على قوتين إقليميتين متجاورتين جغرافياً، وغالباً، متباعدتين سياسياً، لم يخلُ تاريخهما العريق من الحروب والصراعات والتنافس على مناطق آسيا الوسطى والقوقاز وغيرها، بغية الحفاظ على إرث قديم والحيلولة دون تعرض مصالح إحداهما في مختلف المجالات للضعف أو المنافسة في تلك المناطق. وعليه، في ختام دراستنا، تم التوصل إلى الإستنتاجات الأتية:

١. بعد فتور دام لعقود من الزمن في صراعهما على بلاد القوقاز، كانت نهاية حقبة الإتحاد السوفيتي حافز كبير لتركيا والكثير من الدول الإقليمية المجاورة والدولية البعيده لوضع يدها على مناطق القوقاز أو التدخل في شؤون القوقاز الداخلية على أقل تقدير بما يخدم تطلعات وطموحات تركيا وغيرها من القوى المتنافسة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك يعود إلى الأهمية الإقتصادية والجيو إقتصادية التي تتمتع بها القوقاز، وقد أصبحت هذه المنطقة ضمن أولويات الدول التي كانت تجاور حدود الإتحاد السوفيتي سابقاً. فتركيا التي تبحث عن سوق لتصريف منتجاتها في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وجدت في تفكك الإتحاد المذكور محفزاً للبدء في إنجاز مشاريعها المستقبلية، والسيطرة على موارد الطاقة والغاز المتواجدة في المنطقة القوقازية وآسيا الوسطى وبحر قزوين.

٢. إن روسيا الإتحادية تدرك جيداً خطورة إستقلال الجمهوريات القوقازية التي كانت تحت الحكم السوفيتي سابقاً، وذلك لما يترتب على هذا الإستقلال من تطلعات إقليمية وغربية صوب هذه المنطقة، والسعي لبسط النفوذ من خلال الإستثمار المالي، والدعم

الإقتصادي، والترويج الديني والثقافي، وإنشاء قواعد عسكرية تابعة لدولة أو لأخرى معادية للسياسة الروسية. الأمر الذي يجعل الأمن القومي الداخلي لروسيا الإتحادية غير مُستقر ومعرض للتهديد في أي لحظة، لا سيما إن الشعب الروسي هو خليط متنوع من مختلف الثقافات والقوميات والأديان، والتي ينحدر جزء كبير من سكانها من المناطق القوقازية: كالشيشانيين، والداغستانيين، والأذريين، والجورجيين، والأرمن... وغيرهم من الشعوب الأخرى.

٣. تعتمد تركيا على عضويتها في حلف الشمال الأطلسي في صراعها مع روسيا الإتحادية والتي تعد العدو الأول والمنافس الخطير بالنسبة لدول الناتو الغربية، وتفضل الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية أن يصبح القوقاز ذات نفوذ وهوية تركية على أن يكون قوقاز روسي ينظوي تحت لواء موسكو ويخضع لنظامها الفدرالي.

٤. نظراً للأوضاع الإقتصادية المتردية والوضع المجتمعي السيء الذي عانت منه الدول الواقعة في القوقاز في الحقبة السوفيتية، فقد جهدت هذه الدول للحصول على إستقلالها والنهوض بوضعها الإقتصادي والسياسي من خلال إنشاء العلاقات في مختلف الأطر مع دول الجوار، وفي مقدمتها تركيا، والعمل على توطيد مكانتها الدولية كجمهوريات مستقلة كأذربيجان وجورجيا دون الرجوع في قراراتها إلى روسيا الإتحادية لتحديد مصيرها والتحكم في مقدراتها وثرواتها.

٥. كانت بداية القرن الحادي والعشرين بمثابة مرحلة جديدة بالنسبة لروسيا الإتحادية وتركيا، فقد إتسمت سياسة الدولتين المذكورتين بمبدأ الحفاظ على علاقات جيدة مع دول الجوار، وتعزيز التعاون في مختلف المجالات العسكرية والتجارية والأمنية، خصوصاً منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في روسيا، وتسلم نظيره رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية زمام الامور في تركيا، الأمر الذي قلل من حدة التوتر وروح التنافس بين الدولتين، بالرغم من الخلافات وملامح الفتور التي تظهر بين الحين والآخر لدى الطرفين نتيجة لعدم الإنسجام والتوافق حول بعض القضايا المتعلقة بدول الجوار، ولعل من أبرزها القضية الأوكرانية، والقضية السورية، والملف النووي الإيراني.

٦. تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف الناتو على تركيا بشكل أساس في نقل مصادر الطاقة من الأراضي القوقازية وتأمينه إلى الأسواق الأوربية وذلك بحكم الموقع الإستراتيجي التركي الذي سلف ذكره، وبالتالي تقليص حدة تأثير ممارسة الضغوطات الروسية تجاه الأتحاد الأوربي فيما يتعلق بالقضايا ذات الإهتمام المُشترك بينهما، وتلافي الخطر الروسي بإيجاد البديل في مجال نقل الطاقة.

٧. تطورت العلاقات الروسية – التركية على الأصعدة الدولية المختلفة في السنتين الأخيرتين وخصوصا في مجال مكافحة الإرهاب في المنطقة والتعاون في مجال الطاقة، علماً أن كلتا القوتين (روسيا الإتحادية وتركيا) إنتهزتا غموض وعدائية سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي غالباً ما تتسم بالمنظور الأحادي ومعاداة سياسات الدول في الشرق الأوسط لفرض الهيمنة الأمريكية المُطلقة وعدم الإكتراث للأقطاب الأوربية والعالمية الأخرى المتواجدة على الساحة الدولية، لتطبيع العلاقات الثنائية التي سادها بعض الصراعات وإختلاف الأراء خصوصا على مستوى القضية السورية. فتركيا أدركت جيداً نوايا الغرب والولايات المتحدة الأمريكية التي أتضحت بعد فشل محاولة الإنقلاب العسكري في منتصف عام ٢٠١٦ في آنقرة، وكذلك الحال بالنسبة لروسيا التي ما زالت تعاني من العقوبات الإقتصادية المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية القضية الأوكرانية وشبه جزيرة القرم وتحريض دول الخليج العربي وبأساليب تهديدية على التلاعب في أسعار النفط العالمية لضرب الإقتصاد الروسي وإضعاف الأمن القومي لروسيا من خلال إنشغال السياسة الروسية بكيفية تخطي هذه الأزمات وإجبارها على تقديم تنازلات ملموسة في سوريا وغيرها من القضايا العالقة بين الطرفين. فعلاقة روسيا الإيجابية بتركيا تحقق لها أهدافاً كبيرة على المستوى السياسي، فالتقارب بينهما يعني تراجع النفوذ الأمريكي في القوقاز وآسيا الوسطى[١٧].

٨. على الرغم مما ذكر آنفاً، فإن تطبيع العلاقات بين روسيا وتركيا منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي، وإنتهاج تركيا لنظرية (المشاكل الصفرية) منذ تسلم حزب

[١٧] معمر فيصل خولي: العلاقات التركية – الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، نيسان/ أبريل ٢٠١٤، ص٧٥ .

العدالة والتنمية السلطة الحاكمة، لم ينعكس بشكل كبير وملحوظ في إطار السياسة الخارجية التركية تجاه الدول الإقليمية المجاورة، وكذلك الحال بالنسبة لعلاقاتها الدولية مع القوى العالمية التي تنافسها وتتداخل معها في مناطق نفوذ عديدة ومختلفة كروسيا الإتحادية.

المُلخص:

تختص الدراسة الحالية بعرض الأهمية الإستراتيجية والجغرافية لمنطقة القوقاز، وظهور قوى جديدة عالمية وإقليمية على الساحة الدولية بعد إنهيار أحدى القوى العالمية وتفككها (الإتحاد السوفيتي)، فبدأت ملامح الصراع والتنافس من جديد بين روسيا (الوريثة الأكبر) للإتحاد المذكور و تركيا التي تطمح لإستعادة أمجاد ومكانة الدولة العثمانية في المنطقة مستثمرةً بذلك العديد من العوامل والمحفزات التي تتيح لها تحقيق حلمها الكبير، كالعوامل الثقافية والدينية وغيرها. وعلى الجانب الآخر تعزم روسيا الإتحادية على الحفاظ على إرثها السوفيتي بعدم سماحها للدول الإقليمية المجاورة بالتغلغل داخل القوقاز مستغلةً بذلك الضعف الذي ساد معظم الأراضي السوفيتية وتدهور الأحوال الإقتصادية والإدارية في روسيا الإتحادية، خصوصاً في العقد الأخير من القرن الماضي، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى التي سنتطرق لها في متن البحث والتي تساعد على الظفر بالمنطقة القوقازية بأقل الجهود والخسائر.

Abstract

The present study displays the strategic and geographical importance of the Caucasus region and showing the new international and regional powers on the international scene after the collapse of one of the world powers the Soviet Union and disintegration that happened to them. Later one, a conflict began between Russia (the great heir) and Turkey, which seeks to return glory and influence. The Ottoman Empire in the Caucasus invests many factors and incentives such as cultural, religious and other factors. These factors and incentives enable Turkey to realize its great dream to become true. On the other hand, Russia intends to preserve its Soviet heritage by not allowing neighboring regional countries to penetrate the Caucasus, exploiting the weakness of most Soviet lands and the deterioration of economic and administrative conditions in Russia, especially in the last decade of the last century, also many other factors that We will touch it in this research, which helps to nail the Caucasus region with minimal efforts and losses.